دار المنظومة
DAR ALMANDUMAH
الرواد في قواعد المعلومات العربية

العنوان:	القراءات القرآنية : رؤية لغوية معاصرة
المصدر:	سلسلة دراسات عربية وإسلامية - مركز اللغات الأجنبية والترجمة بجامعة القاهرة - مصر
المؤلف الرئيسي:	عمر، أحمد مختار
المجلد/العدد:	ج 4
محكمة:	نعم
التاريخ الميلادي:	1985
الشهر:	ذو الحجة - سبتمبر
الصفحات:	5 - 18
رقم MD:	144805
نوع المحتوى:	بحوث ومقالات
قواعد المعلومات:	AraBase, IslamicInfo
مواضيع:	اللغة العربية، القرآن الكريم، قراءات القرآن، القرءات السبع، معاني الألفاظ، المصاحف العثمانية، تأويل القرآن، الأصوات العربية، رسم المصحف، القواعد النحوية، الممنوع من الصرف، قواعد اللغة العربية
رابط:	http://search.mandumah.com/Record/144805

© 2016 دار المنظومة. جميع الحقوق محفوظة.
هذه المادة متاحة بناء على الإتفاق الموقع مع أصحاب حقوق النشر، علما أن جميع حقوق النشر محفوظة. يمكنك تحميل أو طباعة هذه المادة للاستخدام الشخصي فقط، ويمنع النسخ أو التحويل أو النشر عبر أي وسيلة (مثل مواقع الانترنت أو البريد الالكتروني) دون تصريح خطي من أصحاب حقوق النشر أو دار المنظومة.

القراءات القرآنية:
رؤية لغوية معاصرة

أ.د. أحمد مختار عمر*

أثناء اشتغالى بجمع القراءات القرآنية وتصنيفها من أجل إخراج معجم لها ، تكشفت أمامى جوانب جديدة للموضوع ، وبدت لى بعض ملاحظات رأيت من الخير أن أقدم أهمها للقارئ لعله يجد فيها ما يفيد .

وسأصوب الضوء فى هذا المقال على جوانب ثلاثة هى :

١ — شروط قبول القراءة عند اللغوى :

٢ — اختلاف نظرة اللغوى إلى القراءة باختلاف الغرض من الاستشهاد بها ؛

٣ — الأهمية التى يعطيها اللغوى للقراءات القرآنية ، وهل هناك ما يمكن أن تكشف عنه القراءات للغـوى ؟

وأبدأ بتوضيح موقف اللغويين من القراءات القرآنية وشروط قبولهم لها ، لأن هناك خلطاً كثيراً وقع فى هذه القضية . وأحب بادئ ذى بدء أن أميز بين منهجين مختلفين وموقفين متباينين من القراءات القرآنية :

أولهما : موقف القراء وعلماء الأصول ؛

والآخر : موقف اللغويين والنحاة ؛

الفريق الأول حكمته النظرة إلى القراءة باعتبارها وسيلة تعبد وتقرب إلى الله ، وشرطا لصحة الصلاة ، ومصدراً للتشريع ؛

أما الفريق الثانى فقد حكمته النظرة إلى القراءة باعتبارها أحد المصادر اللغوية المعتمدة ، وشاهداً لا يصح النظر إليه بمعزل عن سائر الشواهد اللغوية .

---

* أستاذ بقسم علم اللغة والدراسات السامية والشرقية بكلية دار العلوم — جامعة القاهرة .

الفريق الأول — حين غلب المقياس الدينى — وضع لقبول القراءة شروطاً ثلاثة هى :

١ — موافقة أحد المصاحف العثمانية ولو احتمالا .

٢ — موافقة العربية ولو بوجه .

٣ — صحة سندها واتصال روايتها (انظر النشر لابن الجزرى ١ — ٩) :

أما الفريق الثانى — وهو الذى يهمنا — فقد وضع لصحة القراءة شرطاً واحداً هو صحة الرواية عن القارئ العدل حتى لو كان فرداً ، وسواء رويت القراءة بطريق التواتر أو الآحاد ، وسواء كانت سبعية أو عشرية أو شاذة . بل إن ابن جنى فى كتابه « المحتسب » كان حريصاً على وضع القراءة الشاذة على قدم المساواة مع القراءة السبعية ، وذلك فى قوله : « إنه نازع بالثقة إلى قرائة ، محفوف بالرواية من أمامه وورائه . ولعله أو كثيراً منه مساو فى الفصاحة للمجتمع عليه » . وإذا كان اللغويون لم يشترطوا النقل المتواتر فى أى نص لغوى فلماذا يشترطونه فى القراءة القرآنية . وإذا كانوا قد صرحوا بقبول نقل الواحد إذا كان الناقل عدلا رجلا كان أو امرأة ، حراً كان أو عبداً (الاقتراح للسيوطى ص ٨٦) فلماذا يوضع قيد على قبول القراءة دون غيرها ؟ بل أكثر من هذا يصرح السيوطى بأن العدالة وإن كانت شرطاً فى الراوى فهى ليست شرطاً فى العربى الذى يحتج بقوله .

و إلى جانب عدم اشتراط اللغوى للتواتر لم يشترط اتصال السند ورفعه إلى الرسول صلى الله عليه وسلم . واللغويون بهذا يتعاملون مع القراءة على أنها نص عربى رواه أو قرأ به من يوثق فى عربيته على فرض التشكك فى نسبة القراءة إلى الرسول . وبهذا يدخل فى باب الاحتجاج اللغوى كثير مما عده القراء من باب التفسير أو الشرح اللغوى .

أما شرط موافقة القراءة لأحد المصاحف العثمانية فلا يتقيد به اللغوى كذلك . بل هو يرى فى هذا الشرط حداً من فائدة تعدد القراءات وإضاعة للحكمة من تشريعه . يقول ابن الجزرى فى النشر (١ — ٢٢) :

« فأما سبب وروده على سبعة أحرف فللتخفيف على هذه الأمة وإرادة اليسر بها والتهوين عليها وتوسعة ورحمة وخصوصية لفضلها وإجابة لقصد نبيها : حيث أتاه جبريل فقال له إن الله يأمرك أن تقرئ أمتك القرآن على حرف ، فقال صلى الله عليه وسلم أسأل الله معافاته ومعونته إن أمتى لا تطيق ذلك ، ولم يزل يردد المسألة حتى بلغ سبعة أحرف » .

ويقول : « إن النبى صلى الله عليه وسلم بعث إلى جميع الخلق أحمرها وأسودها عربيها وعجميها ، وكانت العرب الذين نزل القرآن بلغتهم لغاتهم مختلفة ، وألسنتهم شتى ،

ويعسر على أحدهم الانتقال من لغته إلى غيرها أو من حرف إلى آخر ، بل قد يكون بعضهم لا يقدر على ذلك ولا بالتعليم والعلاج لا سيما الشيخ والمرأة ، ومن لم يقرأ كتاباً : : فلو كلفوا العدول عن لغتهم والانتقال عن ألسنتهم لكان من التكليف بما لا يستطاع ، وما عسى أن يتكلف المتكلف وتأبى الطباع » .

ثم ينقل ابن الجزرى عن ابن قتيبة فى كتابه « تأويل مشكل القرآن » قوله :

« فكان من تيسير الله تعالى أن أمر نبيه صلى الله عليه وسلم بأن يقرئ كل أمة بلغتهم وما جرت عليه عادتهم . فالهذلى يقرأ (عتى حين) يريد (حتى) . . والقرش لا يهمز ، والآخر يقرأ (قيل لهم وغيض الماء) بالإشمام : . وهذا يقرأ (عليهم وفيهم) . . والآخر يقر (عليهمو ومنهمو) بالصلة : . إلى غير ذلك . ولو أراد كل فريق من هؤلاء أن يزول عن لغته وما جرى عليه اعتياده طفلا وناشئاً وكهلا لاشتد ذلك عليه ، وعظمت المحنة فيه ، ولم يمكنه إلا بعد رياضة للنفس طويلة ، وتذليل للسان ، وقطع للعادة . فأراد الله برحمته ولطفه أن يجعل لهم متسعاً فى اللغات ومتصرفاً فى الحركات كتيسيره عليهم فى الدين » .

إن العادات النطقية والقدرة على التلفظ ببعض الأصوات دون بعض إنما ترتبط بالجانب الصوتى لا الكتابى . وإلا فأى صعوبة نطقية تتحقق فى أن يقرأ القارىء الكلمة كما قرئت : « فتبينوا » أو « فتثبتوا » ؟ وأى صعوبة فى أن ينطق كلمة « عباد » فى قوله تعالى : « وجعلوا الملائكة الذين هم عباد الرحمن إناثاً » كما قرأها ابن كثير وابن عامر ونافع وغيرهم : « عند الرحمن » ، أو كما قرأها أبى وسعيد بن جبير : « عبد الرحمن » ، (بفتح العين وسكون الباء) أو كما قرأها ابن عباس : «عبادالرحمن »؟(بضم العين وتشديد الباء) وهل تظهر الحكمة من تعدد القراءات فى مثل قوله تعالى : « وسخر لكم ما فى السموات وما فى الأرض جميعاً منه» ، حينما قرئت « منه » تارة : « منة » (بكسر الميم وتشديد النون والنصب) وتارة : « منه » (بفتح الميم وضم النون المشددة والإضافه) ، وتارة : منة (بكسر الميم وتشديد النون والرفع) » ؟ .

فإذا كان مثل هذه القراءات يدخل فى باب المقبول مع غياب حكمة التخفيف فيها ، فلماذا نستبعد قواءات أخرى تبدو حكمة التخفيف واضحة منها لمجرد مخالفتها لرسم المصحف والأمثلة كثيرة على القراءات التى تدخل فى باب العادة الكلامية أو الخاصة اللهجية — مما يقبله اللغوى دون تردد — ويستبعده القارئ لمخالفته رسم المصحف ، مثل :

١ — (وما هو على الغيب « بضنين ») ، التى قرئت : « بظنين » . وكلنا يلاحظ التداخل بين صوتى الضاد والظاء حتى فى لغة المعاصرين . ورسم المصحف لا يسمح بالتبادل بين الضاد والظاء .

٢ — قوله تعالى : (وإذا السماء « كشطت ») ، وقوله (فأما اليتيم فلا « تقهر ») فقد قرأهما ابن مسعود على خلاف سائر القراء حين أبدل الكاف قافاً فى الأولى فصارت : « قشطت » ، وأبدل القاف كافاً فى الثانية فصارت « تكهر » . والصلة الصوتية بين القاف والكاف أوضح من أن تحتاج إلى تعليق ، ورسم المصحف لا يسمح بالتبادل بين القاف والكاف .

٣ — قراءة ابن مسعود : « عتى حين » فى : « حتى حين » ، وهى خاصة لهجية معروفة منقولة عن هذيل .

٤ — ومثل هذا يقال عن قراءة : « إنا أنطيناك الكوثر » بدلا من : « أعطيناك الكوثر » ، وقد قرأ بها كل من الحسن وطلحة وابن محيصن وأم سلمة .

بل إننى أرى أن شرط موافقة القراءة لأحد المصاحف العثمانية قد فتح باباً دخل منه بعض القراء واللغويين الذين غلبوا جانب الرسم على جانب الرواية ، فسمحوا بالقراءة بما يوافق الرسم دون التحقق من صحة الرواية . وهذا باب خطير دخل منه كثير من الطاعنين فى القراءات حين ردوا كثيراً مما روى منها إلى الاجتهاد فى النطق بما هو مرسوم . ولهذا كان حمزة بن حسن الأصفهانى فى كتابه « التنبيه على حدوث التصحيف » حريصاً على أن يوضح ان احتمال الهجاء لا يكفى بل لابد أن يقرأ بهما لتصيرا قراءتين . أما إذا احتمل الهجاء لفظين ولم يقرأ بهما فلا تصيران قراءتين . وضرب الأصفهانى أمثلة لقراءات وافقت رسم المصحف ولم تصح الرواية فيها فعدت من التصحيف منها القراءات المنسوبة إلى حماد الراوية ، قال الأصفهانى : « وكان حماد الراوية يقرأ القرآن دون رواية فكان يقع فى التصحيف » ، ومما صحفه : « بل الذين كفروا فى غـرة (بكسر الغين) وشقاق » ، بدلا من « فى عزة وشقاق » ، وكذلك : « لكل امرئ منهم يومئذ شأن يعنيه » ، بدلا من « شأن يغنيه » . . وغير ذلك .

وروى الأصفهانى حكايات طريفة حول تصحيفات بعضهم مثل :

(أ) كان أحد رجال المتوكل يقرأ فى المصحف اجتهاداً ، فكان يقع فى التصحيف حتى بلغ قوله تعالى : « وبشر المخبتين » فقرأها : « وبشـر المخنثين » (بنون مشددة مفتوحة) فأمر به فسحب على وجهه .

(ب) كان عبد الله بن أحمد بن حنبل يقرأ سورة العلق فقرأها : « اقرأ باسم ربك الذى خـلق » — بالبناء للمجهول — فقال له أحد الموجودين : أبوك ضرب بالسياط على أن يقول : كلام الله مخلوق ، وقد جعلت خالق الأشياء مخلوقاً .

(ج) كان الوليد بن عبد الملك يقرأ : « ياليتها (بتاء مضمومة) كانت القاضية» فسمعها عمر ابن عبد العزيز فقال : « ياليتها كانت بك » .

أما شرط « موافقة العربية ولو بوجه » فلا يرى اللغوى ضرورة له ؛ لأنه أمر متحقق لا محالة حين يتحقق شرط الرواية ، ولهذا يقول ابن الجزرى : « وقولنا فى الضابط : (ولو بوجه) نريد به وجهاً من وجوه النحو سواء كان أفصح أم فصيحاً ، مجمعاً عليه أم مختلفاً فيه اختلافاً لا يضر مثله إذا كانت القراءة مما شاع وذاع وتلقاه الأئمة بالإسناد الصحيح . . . » (١ — ١٠) . وحين أراد ابن الجزرى أن يمثل لما نقله الثقة ولا وجه له فى العربية لم يجد ما يمثل به إلا ما كان من قبيل السهو والخطأ ، ومع ذلك عقب بقوله : وهو قليل جداً بل لا يكاد يوجد » (١ / ١٦) .

ومن الغريب أن نجد من بين المشتغلين بالقراءات من المعاصرين من يحاول إسقاط ماعدا القراءات السبع من الكتب، ويرفض إثباتها أو الإشارة إليها لأى غرض من الأغراض. فأقصى ما يمكن أن يقوله قائل : إنه لا تصح الصلاة بغير المتواتر ؛ لأنه ليس بقرآن . ولكن إذا لم يكن قرآناً ، أليس من وجهة النظر اللغوية البحتة كلاماً عربياً فصيحاً ؟ وإذا كان يحظر التعبد به أو قراءته فى الصلاة ، أليس هناك مجالات أخرى لروايته والاستشهاد به ؟ يقول القسطلانى (لطائف الإشارات ص ٧٣) : « إن من قرأ بالشواذ غير معتقد أنها قرآن ولا يوهم أحداً ذلك ، بل لما فيها من الأحكام الشرعية عند من يحتج بها ، أو الأحكام الأدبية **فلا كلام فى جواز قراءتها** » . وبهذا ينبغى أن تدخل القراءات بجميع درجاتها ومستوياتها فى الدرس الأدبى واللغوى دون حرج .

فإذا انتقلنا إلى النقطة الثانية وهى نظرة اللغوى إلى القراءة ، وجدنا هذه النظرة تختلف باختلاف الغاية من الاستشهاد بها . فإن كانت الغاية إثبات وجود اللفظ فى اللغة ، أو ضبط نطقه ، أو ذكر معناه ، أو غير ذلك من النتائج الجزئية التى لا تعم حكماً ، ولا تبنى قاعدة — إذا كانت الغاية كذلك فلا يهم كثرة النماذج اللغوية الموافقة لهذه القراءة أو قلتها ، كما لا يهم أن تكون القراءة هى النموذج الوحيد المنقول إلينا . وقد قبل اللغويون روايات الآحاد بالنسبة لجميع الشواهد اللغوية فى مثل هذه الحالة .

أما إذا كانت الغاية من الاستشهاد وضع قاعدة ، أو استنباط حكم ، أو تقنين نمط فإن اللغوى حينئذ يضع القراءة إلى جانب غيرها من النصوص ، ويوازن بينها ، ويبنى القاعدة على الكثير الشائع ، سواء كان مقروءاً به ، أو غير مقروء ، وسواء كانت القراءة

متواترة أو غير متواترة ؛ والقراءة حينئذ لا تتميز بوضع خاص ، ولا تنفرد بنظرة معينة بالنسبة لسائر المصادر اللغوية . وكيف تتميز والنص القرآنى نفسه لم يعط أى ميزة فى مجال التقعيد على غيره من النصوص ؟

ألم يتوقف اللغويون عند بعض الآيات القرآنية فحفظوها ولم يقيسوا عليها لأنها لم تأت طبقاً للنموذج الشائع فى لغة العرب ؟

أينا يسمح بأن يقيس المتعلم على الآية القرآنية « إن(بنون مشددة) هذان لساحران » فيرفع الطرفين بعد « إن » ؟ (الآية ؟ ٦٣ طه) وهى قراءة نافع وابن عامر وحمزة وعاصم والكسائى من القراء السبعة . ومثل هذا يقال عن قراءة معظم السبعة « بما أنزل إليك وماأنزل من قبلك والمقيمين الصلاة والمؤتون الزكاة » (النساء ١٦٢) .

فالقراءة إذن فى مجال التقنين والتقعيد لا تعزل عن بقية المصادر اللغوية وهى القرآن الكريم والحديث النبوى الشريف والشعر الجاهلى والإسلامى ومأثور النثر من حكم وأمثال وخطب . . . وهى توضع مع غيرها فى سلة واحدة ويصنف الجميع ويحلل ثم توضع القاعدة على ما تثبت كثرته ويتضح شيوعه واطراده ، لأنه هو الذى يمثل اللغة المشتركة أو القاعدة التى يجب محاكاتها والالتزام بها .

ومعنى هذا أن معيار اللغوى ومنهجه يختلف عن معيار القارئ ومنهجه ، وأن أى محاولة لفرض منهج القراء على اللغويين سيعنى فرض منهج علم على علم آخر ، كما سيظهر اللغوى بمظهر المضطرب أو المتناقض فى أقواله وأفعاله :

وعلى هذا فحين يقول اللغويون عن القراءات :

١ — « والقراء لم يطالبوا بأن يحملوا القراءة على ما يجوز فى كلام العرب بل إن قراءتهم مردودة إلى الرواية » (رسالة الملائكة ص ١٨٨) .

٢ — « الرواية تصلها إلى رسول الله ، والله تعالى يقول : (وما آتاكم الرسول فخذوه ، وما نهاكم عنه فانتهوا) وهذا حكم عام فى المعانى والألفاظ » (المحتسب لابن جنى) .

٣ — « والسلامة عند أهل الدين إذا صحت القراءتان عن الجماعة ألا يقال إحداهما أجود من الأخرى لأنهما جميعاً عن النبى صلى الله عليه وسلم فيأثم من قال ذلك » (إعراب القرآن للنحاس) —

فليس معنى هذا أنهم لابد أن يعقدوا عليها بصورة مطلقة ، وأن يخالفوا أمثلتهم الكثيرة

ليبينوا على ما كان منها قليلا . كما أنه ليس معنى رفضهم التقعيد على بعض القراءات أنهم يرفضون قبول القراءات ككل .

وبهذا يمكننا أن نفهم وجهة نظر اللغويين القدماء الذين استبعدوا من مجال الاستشهاد قراءات سبعية مثل :

١ — قراءة ابن عامر : وكذلك زين (بضم الزاى) لكثير من المشركين قتل (بضم اللام) أولادهم (بفتح الدال) شركائهم «بالفصل بين المضاف والمضاف إليه بالمفعول .

٢ — قراءة حمزة : « واتقوا الله الذى تساءلون به والأرحام » بالجر على عطف الظاهر على الضمير المتصل دون إعادة حرف الجر . وقد وضح أبو على الفارسى ذلك قائلا : « وهذا ضعيف فى القياس وقليل فى الاستعمال . وما كان كذلك فترك الأخذ به أحسن » .

٣ — قراءة نافع : « وجعلنا لكم فيها معائش » بإبدال ياء مفعلة همزة فى الجمع وهى ليست زائدة . وقد قال المازنى تعليقاً على هذه القراءة : « أصل أخذ هذه القراءة عن نافع . ولم يكن يدرى ما العربية » . وقال الزجاج : « ولا أعلم لها وجهاً إلا التشبيه بصحيفة وصحائف . ولا ينبغى التعويل على هذه القراءة » .

وفى نفس الوقت قبلوا فى الاستشهاد قراءات غير سبعية مثل :

(ا) قراءة الحسن : اهبطوا مصر (بمنع مصر من الصرف) .

(ب) قراءة الحسن : ولا خوف (بفتحة واحدة) عليهم ولا هم يحزنون .

(حـ) قراءة الأعمش : وإن منها لما يهبط (بضم الباء) من خشية الله (١) .

فالنوع الأول وإن حقق شروط القراء لم يحقق شروط اللغويين ، والنوع الثانى وإن لم يحقق شروط القراء فقد حقق شروط اللغويين .

ومع هذا فنحن لا نقر بعض اللغويين على إساءتهم التعبير فى وصف القراءة من مثل قول المبرد عن إحدى القراءات : « هى لحن لا يجوز فى كلام ولا شعر » (قراءة أبى عمرو :

---

(١) مما استشهد به اللغويون من الشاذ « إنها ترمى بشرد كالقصر » على أن القصر أصول الأعناق ، و « إذ تلقونه بألسنتكم » من الولق وهو الاستمرار فى الكذب ، و « فقبصت قبصة من أثر الرسول » على أن القبض الأخذ بأطراف الأصابع ، و « دابة من الأرض تكلمهم » على أن الكلم الجرح .

إلى بارئكم) بسكون الهمزه ، وقوله عن قراءة أخرى : « لو صليت خلف إمام يقرأ : الذى تساءلون به والأرحام لأخذت نعلى ومضيت » . ومن مثل قول الزمخشرى : « وأما قراءة ابن عامر (قتل أولادهم شركائهم) فشىء لو كان فى مكان الضرورات وهو الشعر لكان سمجا مردوداً . . فكيف به فى الكلام المنثور ؟ فكيف به فى القرآن ؟ . . والذى حمله على ذلك أن رأى فى بعض المصاحف « شركايهم » مكتوبه بالياء . ولو قرأ بجر الأولاد والشركاء لوجد فى ذلك مندوحة عن هذا الارتكاب (الكشاف ١ — ٢٥٣) .

وقد كان الأدب فى مجال الحكم على القراءة يقتضى التحفظ فى إطلاق الأحكام ، والدقة فى اختيار الكلمات . وكان يكفى اللغوى القول بمخالفتها للأصول العامة ، أو بموافقتها لإحدى اللهجات ، أو نحو ذلك . كما كان يرفع عنه الحرج أن يستعمل عبارات مثل قول الطبرى : « وأعجب القراءتين إلى كذا » ، وقول الفراء : « وإنه لأحب الوجهين إلى » ، وقوله : « ولست أشتهى ذلك » ، ونحوه .

بقيت النقطة الأخيرة المتعلقة بأهمية القراءات اللغوية ، وألخص القول فيها فيما يأتى :

لا يغيبن عن البال أن القراءات القرآنية تعد كنزاً لغوياً وأدبيا لم يكتشف بعد ، وأنها بما أثارته من حوار وجدل قد أخصبت التفكير اللغوى العربى ، وشحذت الهمم والعقول لمناقشتها وتحليلها والحكم عليها .

وهى بالإضافة إلى هذا وذاك يمكن أن تزود اللغوى — فى فهمه وتحليله للغة العربية الفصحى ولهجاتها — بمعين لا ينضب وزاد لا ينفد . وأستطيع أن أضرب عشرات الأمثلة للأهمية اللغوية للقراءات وإن كان المجال لا يسمح بذلك . ولهذا فسأقتصر على بعض الأمثلة التى بدت لى أكثر أهمية من غيرها :

أولا : لا ينكر أحد أن القراءات القرآنية وطرق التلاوة للنص القرآنى تعد المثال الحى الوحيد لكيفية نطق الفصحى قديماً وحديثاً . وكثيراً ما نحتاج عند وصف صوت من الأصوات أو ظاهرة صوتية معينة إلى الاستهداء بنطق المجيدين من قراء القرآن . أما باقى المصادر اللغوية فقد وردتنا مكتوبة لا منطوقة ، وكثيراً ما أوقعت طريقة الكتابة العربية العربية فى التصحيف والتحريف .

ثانياً : أن بعض القراءات قد يوضح المراد من الآية ويلقى الضوء على معناها . ومن ذلك قوله تعالى فى سورة المائدة : « والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما » . وقد جاءت قراءة ابن مسعود لتحدد اليد التى يبدأ بقطعها وهى « فاقطعوا أيمانهما » . ومنه قوله تعالى فى نفس السورة : « فكفارته إطعام عشرة مساكين من أوسط ما تطعمون أهاليكم أو كسوتهم

أو تحرير رقبة ، فمن لم يجد فصيام ثلاثة أيام » وقد قرأ أبى وابن مسعود وغيرهما : فصيام ثلاثة أيام متتابعات ، فدلت القراءة على شرط التتابع . كما أن اختلاف القراءة قد يؤدى إلى اختلاف الحكم الفقهى . ومن ذلك قوله تعالى : « يأيها الذين آمنوا إذا قمتم إلى الصلاة فاغسلوا وجوهكم وأيديكم إلى المرافق وامسحوا برءوسكم وأرجلكم إلى الكعبين » فقراءة حفص المثبتة فى نص المصحف بنصب « أرجلكم » عطفاً على الوجوه والأيدى . وبذلك تكون الأرجل داخلة فى الأعضاء المغسولة . أما قراءة ابن كثير وأبى عمرو وحمزة وغيرهم فكانت بكسر « أرجلكم » بالعطف على الرءوس ، فتكون الأرجل داخلة فى المسح مع الرأس . وقد قال الفقهاء إن القرآن قد نزل بالمسح على الرأس والرجل أولا ، ثم عادت السنة إلى الغسل .

ثالثاً : كثير من القراءات يكمل بعضه بعضاً أو يفسر بعضه بعضاً . فكما أن القرآن يفسر بعضه بعضاً فكذلك القراءات يفسر بعضها بعضاً ويفسر بعضها بعض القرآن ، وأضرب على ذلك الأمثلة القليلة الآتية :

(أ) يقول تعالى : « هو الذى أنزل عليك الكتاب منه آيات محكمات هن أم الكتاب وأخر متشابهات . فأما الذين فى قلوبهم زيغ فيتبعون ما تشابه منه ابتغاء الفتنة وابتغاء تأويله . وما يعلم تأويله إلا الله والراسخون فى العلم يقولون آمنا به كل من عند ربنا » .

فقد اختلف المفسرون فى معنى الآية ، فمنهم من قال : إن الذى يعلم تأويله : الله والراسخون فى العلم ، وبذلك عطفوا الراسخون فى العلم على لفظ الجلالة .

ومنهم من قال : إن الذى يعلم تأويله هو الله فقط ، ثم استأنف قائلا : والراسخون فى العلم يقولون آمنا به .

والرأى الثانى أرجح وأوضح ، ولهذا جاءت قراءة أبى وابن عباس : « وما يعلم تأويله إلا الله . ويقول الراسخون فى العلم : : » — جاءت قراءتهم قاطعة بأن المراد هو المعنى الثانى لا الأول .

(ب) يقول تعالى متحدثاً عن فئة من اليهود : « ويقولون سمعنا وعصينا واسمع غير مسمع وراعنا . ليا بألسنتهم وطعنا فى الدين » فكانوا يسكتون على « راعنا » لتوهم أنهم يريدون « الرعاية » مع أن قصدهم « الرعونة » . ولذا جاءت قراءة الحسن وابن محيصن كاشفة نية اليهود حينما نونت كلمة « راعنا » : وهذا واضح من قول بقية الآية : « ليا بألسنتهم وطعناً فى الدين » .

(ح) قال تعالى : « وما كان لنبي أن يغل » (بفتح الياء على البناء للمعلوم) وهناك قراءة : « وما كان لنبي أن يغل » (بالبناء للمجهول) . فمعنى الأولى : أن يخون أصحابه بأخذ شيء من الغنائم خفية . ومعنى الثانية : أن يخون بالبناء (للمجهول) . وقد جاء في الأثر أن أحد المنافقين قال يوم بدر حين فقدت قطيفة حمراء من الغنيمة : خاننا محمد وغلنا ، فأكذبه الله عز وجل . ولاشك أن القراءتين يكمل بعضهما بعضاً .

(د) ومثال أخير من سورة يوسف في قوله تعالى : « قالوا يا أبانا إن ابنك سرق وما شهدنا إلا بما علمنا » . وحيث لم يكن الأخ سارقاً حقيقة ، وإنما كان متهما بالسرقة ، جاءت القراءة التالية لتدل على هذا المعنى ، وهي : « قالوا يا أبانا إن ابنك سرق (بضم السين وتشديد الراء)

رابعاً : تشتمل القراءات على شواهد لغوية سكتتت المعاجم عن إثباتها . ويحضرني من هذا النوع الآن قوله تعالى : « وما قدروا الله حق قدره » . ولكن الشائع بيننا الآن وبخاصة في مراسلاتنا ومكاتباتنا استخدام كلمة (التقدير) بمعنى التعظيم والاحترام . وقد جاءت القراءة القرآنية بالتشديد مصححة لهذا الاستعمال ، جاء في الكشاف : « وقرئ بالتشديد على معنى : وما عظموه كنه تعظيمه » . ولم يرد هذا الاستعمال في المعاجم .

خامساً : يمكن اتخاذ القراءات القرآنية مرتكزاً لتحقيق التيسير ودليلا لتصحيح كثير من العبارات والاستعمالات الشائعة الآن ، والتي يتحرج المتشددون عن استعمالها . وأضرب على ذلك الأمثلة الآتية :

(أ) يكثر في الاستعمال الحديث ضبط الفعل « توفى » مبنياً للمعلوم في مثل قولهم : « توفى فلان » إذا مات . وعلى الرغم من أن الاستعمال الفصيح هو « توفى » بالبناء للمجهول ، فقد جاءت القراءة القرآنية مصححة النطق الحديث ، وذلك في قوله تعالى : « ومنكم من يتوفى ومنكم من يرد إلى أرذل العمر » ، فقد قرأ الأعمش وغيره : « ومنكم من يتوفى » — بالبناء للمعلوم . قال النحاس في إعراب القرآن وأبو حيان في البحر المحيط : أي يستوفى أجله .

(ب) نحن نقول الآن « : أمسية جميلة » ، « أمسية ثقافية » . ويتشدد بعض المحدثين فيضع شدة على الياء لتكون » أمسية . ولكننا نجد في بعض القراءات ما يصحح هذا النطق على أساس من التخفيف ، ومن ذلك .

* قوله تعالى : « تلك أمانيهم » الذى قرأه أبو جعفر والحسن : أمانيهم . (بالتخفيف)
* قوله تعالى : « ليس بأمانيكم ولا أمانى أهل الكتاب » الذى قرأه أبو جعفر والحسن : ليس بأمانيكم ولا أمانى أهل الكتاب . (بالتخفيف)

* قوله تعالى : « إلا إذا تمنى ألقى الشيطان فى أمنيته » الذى قرأه أبو جعفر كذلك : فى أمنيته (بالتخفيف) .

فهل بعد هذا نتحرج من أن نقول : أمسية وأمنية وأضحية وأغنية ونحوها ؟

(حـ) يشيع فى الاستعمال الحديث استعمال «كلا» مع المثنى المؤنث المجازى التأنيث فنقول كلا الدولتين ، وكلا الصحيفتين . . ونحو ذلك . وقد جاءت القراءة القرآنية لتصحح هذا الاستعمال وذلك فى قوله تعالى : « كلتا الجنتين آتت أكلها » ، فقد قرأها ابن مسعود : كلا الجنتين آتت أكلها . قال فى البحر : أتى بصيغة التذكير لأن تأنيث الجنتين مجازى .

(د) ونحن نستعمل الآن الفعل هرع ويهرع مبنياً للمعلوم ، فنقول : هرعت سيارات الإسعاف . هرع رجال الشرطة . . والمذكور فى المعاجم وفى كتب الصرف ملازمة الفعل للبناء للمجهول . ولكن من القراء من قرأ فى قوله تعالى :

وجاءه قومه يهرعون إليه . . . : وجاءه قومه يهرعون إليه (بالبناء للمعلوم) ، كما ذكر أبو حيان فى البحر المحيط .

(هـ) تذكر كتب النحو أن من مواضع وجوب الكسر لهمزة « إن » وقوعها مفعولا للقول . ولكن كثيراً من المتحدثين يفتحونها . وقد كنت حيناً من الدهر أفكر فى وسيلة لتصحيح ذلك حتى انتهيت إلى تخريجه على تقدير حرف الجر ، وحذف حرف الجر قياسى مع « أن » . وظللت متردداً فى إعلان هذا الرأى حتى وقعت على القراءات القرآنية الآتية :

* إذ قالت الملائكة يامريم أن الله يبشرك بكلمة منه .

* ولئن قلت أنكم مبعوثون من بعد الموت . قال فى البحر لأن « قلت » فى معنى « ذكرت » .

(و) يمثل باب العدد مشكلة كبيرة للمتعلم العربى ، فتارة يخالف وتارة يطابق ، وغير ذلك . وتزداد المشكلة بالنسبة للعدد من ثلاثة إلى عشرة لأن تمييزه جمع ، ولابد من رد الجمع إلى المفرد للحكم بتذكير التمييز أو تأنيثه . ومعنى هذا أن من يريد أن يقول ٣ اختبارات أو ٣ دول لابد أن يقوم بثلاث خطوات ليضع العدد فى صورته الصحيحة : رد الجمع إلى المفرد ، الحكم عليه بالتذكير أو التأنيث ، مخالفة العدد للمعدود . ألا يحل المشكلة أن ننصح المتعلم بأن يقدم المعدود ويؤخر العدد وحينئذ تجوز له المطابقة لأنه نعت ، وتجوز المخالفة لأنه عدد ؟

وقد جاء المخرج فى قوله تعالى : وكنتم أزواجا ثلاثة . فقد قرئ كذلك : وكنتم أزواجاً ثلاثاً . كما ذكر ابن خالويه فى مختصر البديع .

سادساً : من الممكن ضم القراءات القرآنية إلى النص المصحفى وإعادة الدراسة لبعض الأبواب الصرفية المعقدة أو التى تتسم بالاضطراب والفوضى ، وذلك فى محاولة للخروج بقاعدة عامة تزيل الاضطراب ، أو تبنى رأى قد يكون مرجوحاً لكنه يزيل حرجاً ويصحح خطأ .

وأضرب مثالين لتوضيح ما أقول :

(أ) تشكل عين الفعل الثلاثى المجرد عبئاً كبيراً على كاهل المتحدثين وتتوزع أبواب هذا الفعل بين الكسر والفتح والضم فى كل من الماضى والمضارع دون ضابط صارم . وأكثر الأبواب شيوعاً فى اللغة العربية ما كان بفتح الماضى مع ضم مضارعه أو كسره(طبقاً لقاعدة المخالفة) . ولكن المتحدث يقف حائراً — إن لم يرجع إلى المعجم — فى كثير من الأحيان هل مخالفة حركة الماضى فى المضارع تكون إلى الكسر أو الضم ؟ .

ولعلنا نجد فى أمثلة القراءات القرآنية ما يسمح لنا بفتح باب الاختيار فى حركة المخالفة فنكسر أو نضم حسب ما شاع على ألسنة المثقفين وقبله العرف اللغوى الحديث . وقد وردت الأفعال الآتية — وغيرها كثير — بالكسر والضم :

ثم **لننسفنه** فى اليم نسفاً :

فكنتم على أعقابكم **تنكصون** :

ويوم **يحشرهم** وما يعبدون من دون الله :

ويوم **يحشر** أعداء الله إلى النار : (على قراءة البناء للمعلوم) :

لم يسرفوا ولم **يقتروا** وكان بين ذلك قواماً :

فلما أراد أن **يبطش** بالذى هو عدو لهما :

عالم الغيب **لا يعزب** عنه مثقال ذرة :

ولما ضرب ابن مريم مثلا إذا قومك منه **يصدون** .

فمن نكث فإنما **ينكث** على نفسه .

فسيقولون بل **تحسدوننا** :

ولا **تلمزوا** أنفسكم :

سنفرغ لكم أيها الثقلان .

(ب) قل من المتحدثين من يلاحظ فتح ما قبل واو الجماعة وياء المخاطبة إذا كان الفعل منتهياً بألف مثل : أنتم تسعون إلى ما فيه مصلحة عامة — أنت تسعين إلى ما فيه خير الوطن . والشائع بيننا الآن ضم ما قبل الواو وكسر ما قبل الياء طردا للباب على وتيرة واحدة وتأثراً بما يحدث مع الأفعال المنتهية بواو أو ياء .

ألا نستأنس بما ورد فى بعض القراءات القرآنية فنرفع الحرج عن نفوس المتحدثين ونجيز ما أجازوه هم بالفعل لأنفسهم ؟

لقد قرأ الحسن : فقل تعالـوا (بضم اللام) ندع أبناءنا وأبناءكم (٦١ آل عمران) .

كما قرأ : وإذا قيل لهم تعالوا (بضم اللام) إلى ما أنزل الله (٦١ النساء) .

وقرأ كثير من القراء : لا تسمعوا لهذا القرآن والغوا (بضم العين) فيه (٢٦ فصلت) .

سابعاً : بعض القراءات يعد من باب التفسير اللغوى لبعض الألفاظ مما يكون له الأفضلية على غيره من التفسيرات ، أو يلقى ضوءاً على المعنى المراد من اللفظ ، ومن ذلك :

* إنى أرانى أعصر خمراً — قرأها ابن مسعود : أعصر عنباً .
* تكاد السموات يتفطرن منه — قرأها ابن مسعود : يتصدعن منه .
* إنكم وما تعبدون من دون الله حصب جهنم — قرأها أبى وعلى وعائشة وغيرهم : حطب جهنم .
* حتى تستأنسوا وتسلموا على أهلها — قرأها أبى وابن عباس : حتى تستأذنوا .
* كالعهن المنفوش — قرأها ابن مسعود : كالصوف المنفوش .

ثامناً : تسجل القراءات كثيراً من اللهجات العربية التى جاءت وفقاً لها . ولهذا فهى مجال خصب لمن يريد دراسة اللهجات العربية القديمة والحديثة . ويمكننا تلمس كثير من صور النطق الحديث فى هذه القراءات مثل :

(أ) نطق وزن فعول بكسر فائه كما فى :

إنك أنت علام **الغيوب** .

لا تدخلوا بيوتاً غير **بيوتكم** .

وليضربن بخمرهن على **جيوبهن** .

وفجرنا فيها من **العيون** .

(ب) نطق كلمة أربعين بكسر الباء ، كما فى قوله تعالى : وإذ واعدنا موسى أربعين ليلة .

(حـ) نطق كلمة « شجرة » بإبدال الجيم ياء ، كما فى قوله تعالى : ولا تقربا هذه الشجرة ، التى قرئت : الشيرة .

(د) نطق كلمات الثلث والربع والسدس والثمن . . وغيرها من الكسور بسكون الحرف الثانى كما فى النطق الحديث .

(هـ) نطق كلمة « الجهاز » بكسر الجيم ، كما قرئ فى قوله تعالى : فلما جهزهم بجهازهم .

(و) نطق كلمة « الجمعة » بسكون الميم كما قرئ فى قوله تعالى : « من يوم الجمعة ».

تاسعاً : تحوى القراءات القرآنية كثيراً من أحكام الإلقاء والتلاوة كالوقوف على التاء المربوطة ، وحذف الحركة أو تسهيلها ، وأحكام الوقف والإمالة والإدغام والإبدال والمد والقصر والتفخيم والترقيق وغيرها .

وأخيراً نقول إن كثيراً من القراءات قد يضع علامات استفهام أمام بعض الأحكام والقواعد النحوية السائدة التى تتعلق بباب الممنوع من الصرف وبحذف ألف ما الاستفهامية عند سبقها بحرف جر ، وبدلالة بعض صيغ الجموع وأنواعها على القلة أو الكثرة ، وبجر المنقوص الممنوع من الصرف بفتحة مقدرة ، وبهمز عين مفاعل إذا كانت ياء أو واواً ، وغير ذلك .